



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الموصل / كلية الآداب  
مجلة آداب الرافدين

# مَجَلَّةُ

# آدَابِ الرَّافِدِينَ

مجلة فصلية علمية محكمة

تصدر عن كلية الآداب - جامعة الموصل

ملحق

العدد التاسع والثمانين / السنة الثانية والخمسون

مُحَرَّم - ١٤٤٤ هـ / آب ١٨ / ٢٠٢٢ م

رقم إيداع المجلة في المكتبة الوطنية ببغداد : ١٤ لسنة ١٩٩٢

ISSN 0378- 2867

E ISSN 2664-2506

للتواصل: [radab.mosuljournals@gmail.com](mailto:radab.mosuljournals@gmail.com)

URL: <https://radab.mosuljournals.com>



# المجلة العراقية للدراسات والبحوث

مجلة محكمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثقة في الآداب والعلوم الإنسانية

باللغة العربية واللغات الأجنبية

ملحق العدد: التاسع والثمانين السنة: الثانية والخمسون / محرم - ١٤٤٤هـ / آب ٢٠٢٢م

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور عمار عبداللطيف زين العابدين (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

مدير التحرير: الأستاذ المساعد الدكتور شيبان أديب رمضان الشيباني (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

أعضاء هيئة التحرير :

الأستاذ الدكتور حارث حازم أيوب	(علم الاجتماع) كلية الآداب/جامعة الموصل/العراق
الأستاذ الدكتور وفاء عبداللطيف عبد العالي	(اللغة الإنكليزية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور مقدا خليل قاسم الخاتوني	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور علاء الدين أحمد الغرابية	(اللغة العربية) كلية الآداب/جامعة الزيتونة/الأردن
الأستاذ الدكتور قيس حاتم هاني	(التاريخ) كلية التربية/جامعة بابل/العراق
الأستاذ الدكتور مصطفى علي الدويدار	(التاريخ) كلية العلوم والآداب/جامعة طيبة/السعودية
الأستاذ الدكتور سوزان يوسف أحمد	(الإعلام) كلية الآداب/جامعة عين شمس/مصر
الأستاذ الدكتور عائشة كول جلب أوغلو	(اللغة التركية وآدابها) كلية التربية/جامعة حاجت تبه/ تركيا
الأستاذ الدكتور غادة عبدالنعم محمد موسى	(المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/جامعة الإسكندرية
الأستاذ الدكتور كلود فيننثز	(اللغة الفرنسية وآدابها) جامعة كرنوبل آلب/فرنسا
الأستاذ المساعد الدكتور أرثر جيمز روز	(الأدب الإنكليزي) جامعة درهام/ المملكة المتحدة
الأستاذ المساعد الدكتور سامي محمود إبراهيم	(الفلسفة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

سكرتارية التحرير :

التقوم اللغوي: م.د. خالد حازم عيدان	— مقوم لغوي/ اللغة العربية
م.م. عمّار أحمد محمود	— مقوم لغوي/ اللغة الإنكليزية

المتابعة:

مترجم. إيمان جرجيس أمين	— إدارة المتابعة
مترجم. نجلاء أحمد حسين	— إدارة المتابعة

## قواعد تعليمات النشر

١- على الباحث الراغب بالنشر التسجيل في منصة المجلة على الرابط الآتي:

<https://radab.mosuljournals.com/contacts?action=signup> .

٢- بعد التسجيل سترسل المنصة إلى بريد الباحث الذي سجل فيه رسالة مفادها أنه سجّل فيها، وسيجد كلمة المرور الخاصة به ليستعملها في الدخول إلى المجلة بكتابة البريد الإلكتروني الذي استعمله مع كلمة المرور التي وصلت إليه على الرابط الآتي:

<https://radab.mosuljournals.com/contacts?action=login> .

٣- ستمنح المنصة (الموقع) صفة الباحث لمن قام بالتسجيل؛ ليستطيع بهذه الصفة إدخال بحثه بمجموعة من الخطوات تبدأ بملء بيانات تتعلق به وبحثه ويمكنه الاطلاع عليها عند تحميل بحثه .

٤- يجب صياغة البحث على وفق تعليمات الطباعة للنشر في المجلة، وعلى النحو الآتي :

• تكون الطباعة القياسية على وفق المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦ / المتن: بحرف ١٤ / الهوامش: بحرف ١١)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا، وحين تزيد عدد الصفحات في الطبعة الأخيرة عند النشر داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورتات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأشياء المشار إليها يدفع الباحث أجور الصفحات الزائدة فوق حدّ ما ذكر آنفًا .

• تُرتّب الهوامش أرقامًا لكل صفحة، ويُعرّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة. ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول ، في حالة تكرار اقتباس المصدر يذكر (مصدر سابق).

• يُحال البحث إلى خبيرين يرشّحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويُحال – إن اختلف الخبيران – إلى (مُحكّم) للفحص الأخير، وترجيح جهة القبول أو الرفض، فضلًا عن إحالة البحث إلى خبير الاستلال العلمي ليحدد نسبة الاستلال من المصادر الإلكترونية ويُقبل البحث إذا لم تتجاوز نسبة استلاله ٢٠% .

٥- يجب أن يلتزم الباحث (المؤلف) بتوفير المعلومات الآتية عن البحث، وهي :

• يجب أن لا يضمّ البحث المرسل للتقييم إلى المجلة اسم الباحث، أي: يرسل بدون اسم .

• يجب تثبيت عنوان واضح وكامل للباحث (القسم/ الكلية او المعهد/ الجامعة) والبحث باللغتين: العربية والإنكليزية على متن البحث مهما كانت لغة البحث المكتوب بها مع إعطاء عنوان مختصر للبحث باللغتين أيضًا: العربية والإنكليزية يضمّ أبرز ما في العنوان من مرتكزات علمية .

• يجب على الباحث صياغة مستخلصين علميين للبحث باللغتين: العربية والإنكليزية، لا يقلّان عن (١٥٠) كلمة ولا يزيدان عن (350)، وتثبيت كلمات مفتاحية باللغتين: العربية والإنكليزية لاتقل عن (٣) كلمات، ولا تزيد عن (٥) يغلب عليهنّ التمايز في البحث.

٦- يجب على الباحث أن يراعي الشروط العلمية الآتية في كتابة بحثه، فهي الأساس في التقييم، وبخلاف ذلك سيُردّ بحثه ؛ لإكمال الفوات، أمّا الشروط العلميّة فكما هو مبين على النحو الآتي :

• يجب أن يكون هناك تحديد واضح لمشكلة البحث في فقرة خاصة عنونها: (مشكلة البحث) أو (إشكاليّة البحث) .

• يجب أن يراعي الباحث صياغة أسئلة بحثية أو فرضيات تعبر عن مشكلة البحث ويعمل على تحقيقها وحلّها أو دحضها علمياً في متن البحث .

• يعمل الباحث على تحديد أهمية بحثه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، وأنّ يحدّد الغرض من تطبيقها.

• يجب أن يكون هناك تحديد واضح لحدود البحث ومجتمعه الذي يعمل على دراسته الباحث في بحثه .

• يجب أن يراعي الباحث اختيار المنهج الصحيح الذي يتناسب مع موضوع بحثه، كما يجب أن يراعي أدوات جمع البيانات التي تتناسب مع بحثه ومع المنهج المتبع فيه .

• يجب مراعاة تصميم البحث وأسلوب إخراجه النهائي والتسلسل المنطقي لأفكاره وفقراته.

• يجب على الباحث أن يراعي اختيار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البحث، واختيار ما يتناسب مع بحثه مراعيًا الحدّات فيها، والدقة في تسجيل الاقتباسات والبيانات الببليوغرافية الخاصة بهذه المصادر.

• يجب على الباحث أن يراعي تدوين النتائج التي توصل إليها ، والتأكّد من موضوعاتها ونسبة ترابطها مع الأسئلة البحثية أو الفرضيات التي وضعها الباحث له في متن بحثه .

٧- يجب على الباحث أن يدرك أنّ الحُكْمَ على البحث سيكون على وفق استمارة تحكيم تضمّ التفاصيل الواردة آنفًا، ثم تُرسل إلى المُحكِّم وعلى أساسها يُحكّم البحث ويُعطى أوزانًا لفقراته وعلى وفق ما تقرره تلك الأوزان يُقبل البحث أو يرفض، فيجب على الباحث مراعاة ذلك في إعداد بحثه والعناية به .

تنويه:

تعبر جميع الأفكار والآراء الواردة في متون البحوث المنشورة في مجلّتنا عن آراء أصحابها بشكل مباشر وتوجهاتهم الفكرية ولا تعبر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير فافتضى التنويه

رئيس هيئة التحرير

# المحتويات

الصفحة	العنوان
<b>بحوث اللغة العربية</b>	
٢٤ - ١	تشاكل النصي عند شعراء النقائض جرير والفرزدق أنموذجاً صالح محمد حسن أرديني
٥٠ - ٢٥	الحوار تقنية سردية في شعر المرأة في العصر العباسي حسن خيري حمدون الحيايي و منتصر عبدالقادر الغضنفرّي
٧٦ - ٥١	ظاهرة الحُمْل على المعنى عند ابن جنيّ دراسة في مفهومها، وصورها تمام حمد عيد المنيزل
٩٨ - ٧٧	إحياء المقاطع الصوتيّة في الهمزيّة النبويّة لأحمد شوقي لوحة أصول الدين وأسس الدولة الراشدة أنموذجاً عبيدة لقمان الإمام وفيصل مرعي الطائي
١٢٢ - ٩٩	قتباس الشاعر جاسم محمد جاسم لألفاظ الزمان الواردة في القرآن الكريم دراسة دلالية أسامة انور عبدالكريم دبان و محمد محمود سعيد
١٨٢ - ١٢٣	النُّقْدُ التَّنْظِيرِيُّ وَالتَّطْبِيقِيُّ عِنْدَ شَمْسِ الدِّينِ النَّوَاجِي (ت ٨٥٩هـ) تَأْصِيلٌ اسْتِقْرَائِيٌّ لِكِتَابِهِ "مُقَدِّمَةٌ فِي صِنَاعَةِ النَّظْمِ وَالتَّنْثِيرِ" طه غالب عبد الرّحيم طه
٢١٦ - ١٨٣	مفهوم الإقناع قديماً وحديثاً عباس حسين السبعواوي و أن تحسين الجلي
٢٤٦ - ٢١٧	يرة ابن آدم البالكي (ت ١٢٣٧هـ) وكتابه : (مصباح الخافية في شرح نظم الكافية) مع تحقيق نتفة من فصل مرفوعات الأسماء دنيا محمد طاهر و صباح حسين محمد
٢٦٨ - ٢٤٧	لام الجحود بين النفي والتوكيد في ضوء الاستعمال القرآني عبد الله خليف خضير الحياياني
٢٨٨ - ٢٦٩	أثر الأدب العربي في الأدب الإنكليزي محمود أحمد البرواري و فارس عزيز حمودي
٣١٤ - ٢٨٩	السبك النصي في قصة آدم - عليه السلام - في سورة البقرة غياث محمد سعيد مراد
<b>بحوث التاريخ والحضارة الإسلامية</b>	
٣٤٢ - ٣١٥	علاقة دولتي غانة ومالي بفقهاء المالكيّة فائز فتح الله عبدالوهاب و بشّار أكرم جميل
٣٦٠ - ٣٤٣	تطوّر قطاع الصناعة في الجزائر ١٩٩٩-٢٠٠٨ محمد حسين دويل و سعد توفيق عزيز البزاز
٣٨٠ - ٣٦١	المقومات الأساسية التي قامت عليها دولة وحكومة المغول على عهد جنكيز خان (٦٠٣-٦٢٤هـ / ١٢٠٥-١٢٢٦م) زياد علاء محمود و نزار محمد قادر

٤٠٦ - ٣٨١	الأوضاع الاقتصادية في المدن الأندلسية التي أسسها المسلمون في عصر الإمارة والخلافة (١٣٨-٤٢٢هـ/٧٥٥-١٠٣١م)
٤٢٢ - ٤٠٧	أسامة سالم شيت حامد الزيبي وفائزة حمزة عباس علاقة الملك المنصور صاحب حماة مع الصليبيين (٥٨٧-٦١٧هـ) (١١١٩-١٢٢٠م)
٤٣٦ - ٤٢٣	حركة الإسلام في إسرائيل ١٩٧١-١٩٩٥ عمر فيصل محمود الغنم
٤٦٨ - ٤٣٧	أثير الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العراقي بين سنتي ١٩٢٩-١٩٣٣ أحمد عبد الغني
<b>بحوث الآثار</b>	
٤٨٢ - ٤٦٩	الإجراءات القضائية في مصر القديمة وسناء حسّان الأغا
<b>الإعلام</b>	
٥٢٠ - ٤٨٣	واقع إدارة الأزمات في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية بقطاع غزة "شبكة الأقصى الإعلامية نموذجاً" أحمد إبراهيم حمّاد وحسام أحمد أبو حجّاج
<b>بحوث الفلسفة</b>	
٥٤٦ - ٥٢١	فلسفة التربية بين امانويل كانط و إميل دوركايم (دراسة مقارنة) إبراهيم أحمد شعير الجميلي و عامر عبد زيد الوائلي
<b>بحوث الشريعة والتربية الإسلامية</b>	
٥٦٦ - ٥٤٧	ماذج من ترجيحات الإمام ابن عرفة (ت٨٠٣هـ) في تفسيره لسورة البقرة في الآيات (١٥،١٤)/(٣٠)/(٣٥) أنموذجاً جمعاً ودراسة أسماء إبراهيم خليل و فارس فاضل موسى
<b>بحوث المعلومات وتقنيات المعرفة</b>	
٦١٠ - ٥٦٧	استحداث المكتبات الذكية في المكتبات ومؤسسات المعلومات: بين الآمال والتطلعات أياس يونس إسماعيل
<b>بحوث علم النفس وطرائق التدريس</b>	
٦٣٦ - ٦١١	الألعاب الإلكترونية وعلاقتها بالتحصيل الدراسي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية دراسة ميدانية في تربية نينوى عبير محمد حسين
<b>بحوث الجغرافية</b>	
٦٥٦ - ٦٣٧	تأثير الغبار والظلال على قدرة اللوح الكهروضويسي متعدد البلورة في مدينة دهوك-دراسة في المناخ التطبيقي- خضر رشيد عبدالرحمن و فاتن عبدالباقي خالد

## الإجراءات القضائية في مصر القديمة

وسناء حسّان الآغا \*

تأريخ القبول: ٢٠٢١/٧/٢٤

تأريخ التقديم: ٢٠٢١/٦/١٨

المستخلص:

إنَّ وجود القانون في الحياة إنّما هو لإقامة الحقوق بين المتخاصمين ومحاسبة المجرمين؛ إذ لا يمكن تصور وجود حضارات عريقة وقديمة من دون وجود قانون أو تشريع ينظم إقامة الحقوق وإقرار الواجبات، كذلك الحال بالنسبة لحضارة مصر القديمة التي عنت بإثبات الحقوق وفك النزاعات من خلال نظام قضائي قائم بذاته تمثله فكرة الحق والعدالة (ماعت)، التي هي عبارة عن فكرة العدالة جسدها المصريون القدماء بهيئة معبودة تسمى (ماعت).

والقوانين والتشريعات التي كان يتبعها القضاة في مصر القديمة كان مصدر تشريعها الرئيس الملك (الفرعون)، بوصفه الإله المجسّد على الأرض على وفق اعتقادهم، فهو بذلك القاضي العادل، بيد إنّ الملك (الفرعون) لم يمارس القضاء بشخصه فعلياً بل وکَلَّ الوزير لينوب عنه، والوزير كان بدوره يوکَلُّ أشخاصاً يختارهم للقضاء موزعين على الأقاليم، وعلى الرغم من سلطة الوزير في القضاء لكن كان هناك بعض الأحكام التي لم يكن للوزير (القاضي) البت بها دون العودة إلى الملك (الفرعون).

الكلمات المفتاحية : قانون، محاكم، جنائية.

\* أستاذ مساعد/كلية الآثار/جامعة الموصل.

## القانون في مصر القديمة

٢- القانون في مصر القديمة ومصادره

٣- مصادر القانون في مصر القديمة

٤- مفهوم القانون في مصر القديمة

٥- الهيئات القضائية

٦- المحاكم

- المحاكم الجنائية

- إجراءات القضايا الجنائية

- إجراءات المحكمة الجنائية

٧- المحاكم المدنية

٨- المحاكم الخاصة

٩- محاكم أخرى (محاكمة الموتى)

القانون في مصر القديمة ومصادره :

كان القانون في مصر القديمة عبارة عن مجموعة من الأحكام ممثلة بـ(ماعت)<sup>(١)</sup>، صدرت عن الملك (الفرعون) لتطبيق العدالة بين الناس.

معلوماتنا عن القانون في مصر القديمة :

كان القانون في مصر القديمة يتألف من مجموعة من المبادئ والقواعد التي عدت مصادر القانون والتشريع في مصر القديمة، وتنقسم هذه المصادر على ثلاثة أقسام:

١- العرف: هو القوانين التي كانت معروفة منذ عصر ما قبل الأسرات؛ إذ لا بد من وجود أصول للتشريعات التي سبقت التشريعات التي جاءت في مُد عصر الاسرات وما بعدها<sup>(٢)</sup>.

(١) ماعت: احدى عناصر الالهة الكونية، وهي العدالة، تمثل الحق والحقيقة، جسدها المصريون القدماء بهيئة امرأة تضع فوق رأسها ريشة نعام وفي بعض الاحيان جسدت بريشة نعام فقط.

Hart, George: The Routledge Dictionary of Egyptian Gods and Goddesses, 2nd, Edition, (London and New York, 2005), P.89-90.

(٢) سليم، احمد امين: مصر والعراق - دراسة حضارية ، (بيروت، ٢٠٠٩)، ص ١٢٢.



٢- تشريعات الملوك: وهي تشريعات الملوك (الفراعنة) السابقين؛ إذ غدت هذه التشريعات أصولاً تشريعية للملوك اللاحقين، ومن أبرزها تشريعات الملك (حورمحب ١٣٢٣-١٢٩٥ ق.م)<sup>(١)</sup>، من عصر الأسرة الثامنة عشر، والتي وجدت منقوشة على نصب في معبد الكرنك<sup>(٢)</sup>.

٣- السوابق القضائية: عدَّ بعض الباحثين السوابق القضائية إحدى الأصول التشريعية في مصر القديمة، لكن لا توجد معلومات تؤكد بشكل صريح هذا الرأي، إلا أنَّ المحاكم المصرية القديمة كانت تأخذ بأحكام قضايا مماثلة صدرت في فترات سابقة<sup>(٣)</sup>.

### مفهوم القانون في مصر القديمة :

كان مبدأ العدالة في مصر القديمة مبدأ ديني، فالله الشمس (رع) شيد بمساعدة الآلهة الأخرى قوانين ثابتة ومستقرة؛ إذ كانت عدالة الشمس أمومية وكاملة تنزل على الأرض وتتجسد في شخص الملك (الفرعون) لتحكم بين الناس بالحق، وهذه العلمية القضائية تستمر على أيدي الآلهة في العالم الآخر فنجد أوزيريس إله الموتى يحاكم الموتى في محكمة الموتى المكونة من (٤٢ قاضياً) إلهياً بحسب اعتقادهم<sup>(٤)</sup>.

والملك (الفرعون) بصفته إلهاً في الأرض يطبق القانون وينشر العدل بين الناس وطاعته واجبة، كما أنَّه كان يمثل كاهن ال(ماعت)<sup>(٥)</sup>، ومن أبرز الطقوس الدينية التي كان يقوم بها الملك للدلالة على إقراره للعدالة هو تقديمه دمياً أو تمثال ال(ماعت) للآلهة دليلاً على قيامه بتحقيق العدالة، والماعت تعني الحق والعدالة والاستقامة والنظام<sup>(٦)</sup>،

(١) حورمحب: ملك الأسرة الثامنة عشر (١٣٢٣-١٢٩٥ ق.م)، وهو من عائلة غير معروفة، عرف بانه الملك الذي رفع من مستوى المجتمع المصري القديم الى مرحلة متطورة من خلال قيادته الحكيمة .  
Rice, Michael: Who's who in Ancient Egypt, (London and New York, 1999), P.69.

(٢) عبد الحليم ، نبيلة محمد : معالم التاريخ الحضاري والسياسي في مصر الفرعونية، (القاهرة ، د.ت)، ص٢٦٣-٢٦٩.

(٣) سليم ، المصدر السابق ، ص١٢٣؛ كذلك : عبد الحليم ، المصدر السابق، ص٢٦٩.

(٤) الخطيب، محمد : حضارة مصر القديمة، القاهرة، ١٩٩٣، ص٧٨.

(٥) عبد الحليم، المصدر السابق ، ص٢٥٤.

(٦) اديب، سمير : موسوعة الحضارة المصرية القديمة ، ط١، (القاهرة ، ٢٠٠٠)، ص٦٦٠.

وكبير القضاء الوزير الذي كان يحل محل الملك في القضاء ويضع قلادة حول عنقه تحمل تمثال ال(ماعت)<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من أنّ الملك كان ينظر إلى حكمه كقانون ثابت وهو القاضي العادل الذي يتمتع بالصفة الإلهية، لكنّه لم يكن فعلياً يمارس القضاء بشخصه بل كان الوزير هو أكبر القضاة ويلقب ب(تايتي ساب ثاتي) أي الوزير كبير القضاة، كان هذا اللقب يوضع في صدر القاب الوزير اعتراز بصفة القضاء التي تمتع بها إلى جانب احترام الناس له بوصفه وزيراً وقاضياً، وقد رأس الوزير المحكمة لكن مُسميات وهيئة المحكمة التي ترأسها القاضي اختلفت وذلك بحسب العصور التاريخية تبعاً لشكل (النظام القضائي) في تلك العصور<sup>(٢)</sup>.

ولما كان من المتعذر على الوزير أن يشرف على كل شيء يخص القضاء، وكل عنه نائباً ليشرف على الشؤون القضائية للمدينة، ونائباً آخر يشرف على الحفاظ على الأمن وتحقيق العدالة، فالسلطة التشريعية والإدارية كانت بيد الوزير وكان الوزير هو كبير القضاة كما تقدّم، وكان منصب (قاضي الإقليم) في عصر الدولة القديمة يشغل أمراء مليون ولكن سرعان ما غدا منصباً وراثياً في الأسرة النبيلة<sup>(٣)</sup>.

كان يتم اختيار القضاة الذين يعينهم الوزير وفق مميزات، كان من أبرزها معرفة القراءة والكتابة، وقد يكون ملم بالقوانين، فضلاً عن تعيين بعض القضاة من الكهنة وأمراء الأقاليم ومن يشغلون المناصب الإدارية، فضلاً عن كونهم من الشخصيات التي تحظى باحترام الناس<sup>(٤)</sup>.

وعلى الرغم من عدم وجود معلومات مدونة عن كيفية تطبيق القانون في عصر الدولة القديمة لكنّ الألقاب القضائية المشتقة من ألقاب رجال الدولة أو مستخلصة من

(١) نظير، وليم : المرأة في تاريخ مصر القديمة، القاهرة، د.ت، ص ١٠٣.

(٢) ابو بكر ، عبد المنعم ، "النظم الاجتماعية" ، تاريخ الحضارة المصرية العصر الفرعوني، ج١، القاهرة، د.ت، ص ١١٦ ؛ Christensen, Wendy: Empire of Ancient Egypt, New York, 2005, P.69-70

(٣) ميخائيل ، نجيب : مصر والشرق الأدنى القديم، ج٥، ط٥، القاهرة، ١٩٦٥، ص ١٠٧.

(٤) ابو بكر، المصدر السابق، ص ١١٦.

الوصايا والعقود والسندات وشروط الأوقاف وغيرها من الوثائق المكتشفة، كما لم يعرف عن الألقاب القضائية من عصر الأسرة الرابعة إلا لقب أمير المقاطعة؛ إذ كان يُلقب بـ(القاضي حاكم المقاطعة)، فضلاً عن وظيفته كحاكم للمقاطعة، وهذا يبرز اختفاء لقب (حكا حت عات)، أي: حاكم القصر العظيم، وهو لقب كان يحمله أمير المقاطعة<sup>(١)</sup>، كما ورد في إحدى النصوص عن لقب وزير الملك سنوسرت الأول (١٩٩١-١٩٦٢ ق.م) من عصر الدولة الوسطى، جاء فيه: "وظيفة القاضي الأعلى، فم نحن... كاهن ماعت آلهة العدل..."<sup>(٢)</sup>.

عرفت المحكمة في مصر القديمة بشكل رسمي منذ مطلع عصر الأسرة الثالثة وحتى عصر الأسرة الرابعة للفترة من (٢٦٨٧ ق.م) وحتى (٢٥١٩ ق.م) باسم (حت ورت)، أي (المحكمة العليا)، التي كان الوزير يرأسها، إذ تغيّر منصب الوزير وكذلك المحكمة في عصر الأسرة الخامسة إلى (حت ورت سو) أي (محكمة الستة العليا) ويحتل الوزير فيها منصب (امرا حت ورت سو) أي (مدير محكمة الستة العليا)، بيد ان الوزير لم يرأس جلسات المحكمة لانه كان يعتبر (القاضي الاعظم) أي قاضي الباب الملكي، اما في عصر الأسرة السادسة فقد اخذ النظام القضائي بالتدهور شيئاً فشيئاً حتى غدا شبه منعدم، ولم يبقى احد في جوار الملك صاحب السلطة والقضاء الا الوزير الذي كانت قوته تزداد، حيث ان البلاد في ذلك الوقت كانت مقسمة إلى ولايات ليس للملك سلطان عليها<sup>(٣)</sup>.

اما في عصر الدولة الوسطى فقد تلاشى نظام المحاكم واصبح امراء الاقاليم هم القائمون على ممارسة القضاء كقضاة، لكن كل على طريقته الخاصة<sup>(٤)</sup>، ويظهر في نص لاحد حكام الدولة الوسطى المكتوب في مقبرة (اميني) حاكم الاقاليم السادس عشر في عهد الملك سنوسرت الاول، مدى العدالة التي مارسها هذا الحاكم، وهذا يدل على استعادة النظام القضائي في تلك الفترة بعد غياب النظام القديم، ورد فيه ما يأتي: "لم اظلم ارملة،

(١) حسن ، سليم :مصر القديمة، ج٢، القاهرة، ١٩٢٢، ص٣٩-٤٠.

(٢) عبد الحليم ، المصدر السابق ، ص٢٦٢.

(٣) المصدر نفسه، ص٤٤، ص٦٦.

(٤) ميخائيل ، المصدر السابق ، ص١٠٨.

ولم اعترض على اي فلاح، ولم اطرده راعيا ما، ....، لقد اعطيت الارملة كما اعطيت المتروجة ، ولم أثر الكبير على الصغير"<sup>(١)</sup>.

اما في عصر الدولة الحديثة فقد تغير النظام القضائي عما كان عليه في عصر الدولة القديمة والوسطى، حيث شمل تغيير الالقاب والاختصاصات، فنشأت (كنبت) وهي محكمة يتغير قضاتها، وهم عادة من الامراء يجتمعون بهيئة محكمة كبرى في يوم معين عند بوابة احدى المعابد، وكذلك (محكمة فرعون) والتي ورد ذكرها في كثير من النصوص والتي يتغير قضاتها ايضا، والتي سميت بـ (محكمة ذلك اليوم)، فتارة يتكون قضاة هذه المحكمة من اشخاص ذوي مناصب ادارية وقد يكونون غير ملمين بالقوانين والأحكام، وتارة أخرى يتغير القضاء إلى الأعضاء السبعة من الكهنة والمشرفين على المعبد وكاتب واحد وهو المختص الوحيد، الذي يحرّر أوراق القضايا، وكانت القضايا من نوعين مدني وجنائي<sup>(٢)</sup>.

#### الهيئات القضائية :

تكونت الهيئات القضائية في مصر القديمة من المحاكم الخاصة بالأقاليم، لكنّ الباحثين لم يكشفوا نظاماً قضائياً متكاملًا في مُدد العصر الفرعوني، وبعد ذلك أخذ الهيئات القضائية بالتطور شيئاً فشيئاً حتى غدت هيئة قضائية منظمة قائمة بذاتها؛ إذ يعتقد بعض الباحثين أنّ الوزير هو من ترأس الهيئة القضائية للمحكمة العليا بصفة دائمة وكان يشغل في ذات الوقت منصب كبير القضاة ورئيس الدواوين الستة<sup>(٣)</sup>، فضلاً عن

(١) عبد الحليم ، المصدر السابق ، ص ٢٥٧.

(٢) ميخائيل، المصدر السابق ، ص ١٠٩ ؛ للمزيد ينظر :

Morkot, Robert G.: The Egyptians and Introduction, (London and New York, 2005), P.157; Breasted : James Henry: Ancient Records of Egypt, historical Documents, (Chicago, 1906) , P.91.

(٣) محكمة الستة : وهي محكمة الشمال، والمؤلفة من ستة دوائر يرأس كل منها قاض، ويرأس الوزير الدوائر جميعها؛ للمزيد ينظر :

بنرى ، سير و.مفلننز: الحياة الاجتماعية في مصر القديمة، ترجمة : حسن محمد جوهر، الاسكندرية، ١٩٧٥، ص ١٧٤.

وجود محكمة في كل إقليم منذ العصر الثيني<sup>(١)</sup>، كانت مكلفة بالمسائل القضائية وتدعى (جاجات)<sup>(٢)</sup>.

انقسمت المحكمة في مصر القديمة بشكل عام إلى ستة دوائر، يرأس كل دائرة منها قاضي يدعى (راب)، وتضم كل محكمة عدد من الموظفين هم: (شس ساب) الكاتب القضائي، و(شسبرو) كاتب الشكاوى، و(زاب ايمي شس) مدير الإدارة القضائية، كما كانت في العاصمة إدارة رئيسة تدعى (حوت ورت)، أشرفت هذه الإدارة على المحاكم الفرعية في الأقاليم، كما أنها كانت تحكم في قضايا العقارات والضرائب، وتكونت محكمة المقاطعات من مجموعة من القضاة الذين كانوا عادة من الإشراف والنبلاء، وكان يجلس هؤلاء القضاة للفصل في المسائل المتعلقة بالعقارات والأراضي وغيرها من القضايا المدنية<sup>(٣)</sup>، وكانت إجراءات تلك المحاكم تتم من خلال تقديم المدعي شكوى ثم تنظر المحكمة في تلك القضية، وتراجع سجلات الحفظ؛ إذ كان موضوع القضية يتعلّق بملكية عقار أو أرض، إذ إنّ لكل عقار أوراقه الخاصة والمحفوظة في مكان لحفظ سجلات الأراضي والعقارات الذي يدعى (خا)<sup>(٤)</sup>، يذكر أنّ الهيئات القضائية في مصر القديمة استعانت بعناصر من قوة الشرطة في تنفيذ بعض الأحكام واستجواب المتهمين، وكان من بين المشرفين القضائيين مشرف خاصة بقوة الشرطة؛ ليضمن تنسيق التعاون بين الهيئة القضائية التي تصدر الأحكام والجهة التنفيذية وهي قوة الشرطة<sup>(٥)</sup>.

(١) العصر الثيني : هو العصر العتيق وهو عصر الاسرتين الاولى والثانية والذي يمتد من ٣٢٠٠ ق.م

حتى ٢٧٨٠ ق.م في مصر القديمة ؛ للمزيد ينظر :

اديب ، المصدر السابق ، ص ١٠١ .

(٢) عبد الحلیم ، المصدر السابق ، ص ٢٦٩؛ ميخائيل ، المصدر السابق ، ص ٨٨ .

(٣) اديب ، المصدر السابق ، ص ٦٦١ .

(٤) الخا : هي كلمة هيروغليفية معناها (البهو)، وهذا البهو هو مبنى ضخم ذو واجهة مكشوفة وعلى

جانبيه صفان من الاعمدة، استعمل هذا المبنى لحفظ سجلات ملكية الاراضي والعقارات، والتي كان

يرجع اليها في حال طلبت في احدى القضايا، كما كان يسمى هذا المبنى (البهو الظليل) ؛ للمزيد

ينظر : بترى ، المصدر السابق ، ص ١٧٦ .

(٥) ابو بكر ، المصدر السابق ، ص ١١٦ .

**المحاكم :**

تدرّج تطور عمل المحاكم في مصر القديمة بحسب العصور التاريخية، وهذا ما يؤكّده تغيير الأحكام وتغير الألقاب والاختصاصات بالنسبة إلى القائمين على القضاء والحكم، ففي عصر الدولة القديمة كان هناك محكمتان وهما : محكمة الشمال (محكمة الدوائر الست) ومحكمة الجنوب ذات الثلاثين عضواً، وكان لكل من هاتين المحكمتين رئيس وموظفون وألقاب خاصة بتلك المحكمة، وكان الوزير رئيس محكمة الشمال، بينما كان نائب الملك رئيس محكمة الجنوب، أمّا في عصر الدولة الوسطى فلم يتغيّر نظام المحاكم إلّا من بعض الألقاب لكنّ المعلومات حول المحاكم في هذا العصر تعدّ قليلة، ومن أبرز أسباب قلة المعلومات هو تلاشي عمل المحاكم في تلك المُدّة، أمّا في عصر الدولة الحديثة فتغيّر نظام المحاكم إلى (المحكمة الكبرى) وهي محكمة يتغير قضاتها الذين كانوا عادة من الأمراء<sup>(١)</sup>.

كانت المحاكم في مصر القديمة تنقسم بحسب حالاتها إلى ثلاثة أقسام هي: محاكم جنائية ومحاكم مدنية، ومحاكم خاصة ، موضحة في الآتي :

**المحاكم الجنائية:**

تُعدّ المحكمة جنائية عندما تتعلّق قضاياها بالاعتداء أو الخروج عن السلطة أو الملك أو الإله أو التعرض للأشخاص بالقتل والإيذاء الجسدي؛ إذ كانت السلطة القضائية هي من تلاحق المجرمين المتهمين بارتكاب جرائم جنائية، وهي المسؤولة عن تقديمهم للمحكمة، فضلاً عن اعتبار المتهمين بالجرائم الجنائية مذنبين حتى يثبتوا براءتهم<sup>(٢)</sup>.

كان التبليغ عن القضايا الجنائية يرفع إلى الوزير (رئيس المحكمة العليا) أو أحد نائبيه؛ إذ يصير المذنب في محل الاتهام ويبدأ التحقيق معه<sup>(٣)</sup>، فإذا ثبت بأنّه مذنب فترسل أوراق اتهامه وأوراق التحقيق إلى الملك، ويترك للملك تحديد نوع العقوبة التي

(١) ميخائيل ، المصدر السابق ، ص ٩٨.

(2) Blerk, Nicolas Johannes : The Concept of Law and Justice in Ancient Egypt, with Specific Reference to The Tale of The Eloquent Peasant, University of South Africa, 2006, P.29.

(3) Ibid, P.29.

تتناسب وحجم الجريمة، أو أنّ المتهم لا يثبت بحقه الجرم ويصدر أمر ببراءته بعد انتهاء التحقيق معه<sup>(١)</sup>.

### إجراءات القضايا الجنائية :

عرفت إجراءات القضايا الجنائية من خلال البرديات المكتشفة التي تعود إلى عصر الأسرة العشرين، وتُعدُّ أكثر العصور التي أمدتنا بالمعلومات المتعلقة بالقضايا الجنائية، فالجرائم الجنائية كان لها إجراءاتها القضائية الخاصة تبعاً لما يأتي:

#### ١- الإبلاغ عن الجريمة:

كان يتم الإبلاغ عن الجرائم إلى السلطة القضائية أو التنفيذية<sup>(٢)</sup>، الخاصة بالمقاطعة عن طريق تقديم شكوى من الضحية، أو شخص شاهد حادثاً جنائياً أو عند كشف السلطة حدوث جريمة جنائية<sup>(٣)</sup>.

#### ٢- التحقيق:

كان يتم التحقيق في القضايا الجنائية بعد التحقيق من البلاغ عن طريق كشف اللجنة المخصصة بالتحقيق والكشف عن الجرائم وتضم هذه اللجنة أشخاصاً، ويرأسها الوزير أو من ينوب عنه، فضلاً عن عضو من السلطة التنفيذية (قوة الشرطة)، ونائب ملكي وعضو آخر يتغيّر بحسب نوع الدعوة، كانت تلجأ هذه اللجنة في كثير من القضايا الجنائية إلى استعمال القوة كالتعذيب والضرب في سبيل الحصول على اعترافات المجرم، وإذا فشل التحقيق في الحصول على دليل لإدانة المجرم فكان يلجأ إلى معيوداتهم للكشف عن المجرم، إذ كان الكهنة هم حلقة الوصل بين المعبودات والسلطة القضائية لتحديد هوية المجرم، وقد عرفت هذه الإجراءات في عصر حكم فراعنة الأسرة العشرين<sup>(٤)</sup>.

(1) Christensen, Op.cit.,P.101;

ميخائيل ، المصدر السابق ، ص١٠٩-١١٠.

(٢)السلطة القضائية هي المحكمة حيث كان يتم ابلاغ المحكمة بحدوث جريمة معينة ، اما السلطة التنفيذية فهي قوة الشرطة او الحرس الملكي، وهاتان السلطانان مختلطتان ببعضها البعض؛ للمزيد ينظر : حسن ، المصدر السابق ، ص٤٤.

(٣)حسني ، عبد الرحيم صادق ، القانون الجنائي عند الفراعنة ، (القاهرة ، ١٩٨٦)، ص٩١.

(٤) المصدر نفسه ، ص٩٤.

## ٣- المعاينة :

إذا ثبت وجود جريمة جنائية كان القاضي رئيس المحكمة ورئيس لجنة التحقيق يفوض لجنة أخرى لمعاينة الحادث، كما جاء في بردية (أبوت)<sup>(١)</sup>، وأعضاء لجنة المعاينة هم : كاتب الحاكم، وكاتب رئيس خزنة فرعون، ورئيس المقبرة الكبرى، وضابطين من قوة الشرطة، وكاهنين من الدرجة العليا، ورجال شرطة المقبرة الكبرى، وشخصيات أخرى فضلاً عن المبلغ عن الجريمة، تتغير هذه اللجنة بحسب نوع الجريمة، كما كان الغرض من هذه اللجنة هو لقرار حصول الجرم أولاً وإلحصاء الخسائر ثانياً<sup>(٢)</sup>.

## ٤- الحجز والقبض على المجرم:

كان يتم القاء القبض على المتهمين بجريمة جنائية من قوة الشرطة أو الحرس الملكي في حالة ثبت على شخص أنه مذنب بجريمة جنائية معينة، أمّا في حال لم تكتمل أدلة إدانة شخص بجرم جنائي فكان يحبس على ذمة التحقيق<sup>(٣)</sup>.

## إجراءات المحكمة الجنائية :

كانت تتم محاكمة المدانين بجرائم جنائية في محكمة الإقليم؛ إذ كانت تنزل العقوبة بمن ثبت عليه الجرم الجنائي، والسلطة هي المسؤولة عن تنفيذ الحكم، أمّا إذا ثبتت براءة المتهم فكان يطلق حرّاً<sup>(٤)</sup>.

(١) بردية ابوت: بردية قضائية تعود لعصر الملك رمسيس التاسع (١١٢٦-١١٠٨ ق.م) من الاسرة العشرية، تشرح هذه البردية تحقيق لجنة فحص المقابر التي كان يظن انها تعرضت للسرقة من قبل سراق المقابر انذاك ؛ للمزيد ينظر :

Garadiner, Alan : Egypt of the Pharaohs, and Introduction, Oxford, 1966, P.118, 162-187.

(٢) حسني ، المصدر السابق ، ص ٩٥.

(٣) المصدر نفسه ، ص ٩٦.

(٤) مونتيه ، بير : الحياة في مصر القديمة، ترجمة عزيز مرقس منصور ، (القاهرة، د.ت)، ص ٣٦٣-٣٦٤.



ومن أبرز أنموذجات القضايا الجنائية ما ورد في بردية أمهرست<sup>(١)</sup>، حول سرقة مقبرة الملك سبك-ام-ساف (١٦٥٠-١٥٥٠ ق.م) وزوجته الملكة نوب خاس في عصر الدولة الوسطى؛ إذ قام ثمانية أشخاص بسرقة مقبرة الملك، وكان من ضمنهم كاهن أمن الأعلى، وسبعة عمال آخرين، عندما اقتحموا مقبرة الملك باستعمال أدوات العمل، وسرقوا مجوهرات الملك والملكة، التي كانت تزن (١٦٠ دبن)<sup>(٢)</sup>، ثم قاموا بعد ذلك بحرق ما تبقى من المقبرة، ووزعوا المواد المسروقة فيما بينهم، ويظن بعض الباحثين أن أحد العمال الذين سرقوا المقبرة لم يستطع أن يخفي الثروة التي اكتسبها من هذه السرقة، أو أنهم كانوا مراقبين من أحد الأشخاص؛ إذ اعتقل هذا العامل من قوات الشرطة وأُحضر إلى أمير المقاطعة واعترف بالجريمة وقام بإعادة (٢٠ دبن) من الذهب، ثم أُطلق سراحه ثم عاد واقتسم ما تبقى من السرقة، لكنّه اعتقل مجدداً، وبعد التحقيق معه اعترف بأسماء بقية العصابة التي قامت بالسرقة، ثم حكم عليه وعلى بقية أفراد العصابة بأحكام مختلفة<sup>(٣)</sup>.

**المحاكم المدنية :**

تختلف القضايا المدنية عن القضايا الجنائية بأنها أدنى خطورة؛ إذ يقوم في هذه القضية المشتكي بتقديم دعوة إلى المحكمة تكون في الغالب مكتوبة يشرح فيها المشتكي شكواه، عندها ترسل المحكمة إلى المدعى عليه ليحضر التحقيق أمام المحكمة، فإذا أثبت المدعي شكواه على المدعى عليه، حينها تقوم المحكمة بإصدار حكم لتلك القضية<sup>(٤)</sup>، كانت القضايا المدنية غالباً ما تتعلق بالنزاعات بين الأفراد حول مختلف الأمور كملكية الأراضي والموارث والقضايا الاجتماعية الأخرى، ومن أبرز الأمثلة حول القضايا المدنية نزاع بين شخصين وجدت مكتوبة في وثيقة في مقبرة أحد كتاب الخزينة الملكية تعود إلى عصر الأسرة التاسعة عشر، كما في النص الآتي : 'ذلك أن شخصاً نازع آخر بعد وفاة

(١) بردية تناولت في محتواها السرقات التي حدثت في المقابر الملكية وبعض الاحداث الهامة، تعود هذه البردية الى عهد الملك نفر-كارع (١٠٣٩-١٠٤٣ ق.م) من عصر الاسرة الواحدة والعشرون ؛ للمزيد ينظر : حسن ، سليم مصر القديمة، ج٨، (القاهرة ، ١٩٥١)، ص٣٤٣.

(٢) ١٦٠ دبن تساوي حوالي ١٤,٥ كيلو غرام.

(٣) عبد الحليم، المصدر السابق ، ص٣٧٦.

(٤) Murray, Margrate A.: The Splendor That was Egypt, London, 1972, P.62.

والد الأخير فانتهاز الفرصة لينازع الأرملة في ملكية قطعة أرض وقدمت الأرملة شكواها إلى الوزير وكانت مستندات قوائم الضرائب التي ورد فيها اسمها، وأبرز الخصم جدولاً مزوراً افتتعت به المحكمة.... فلما كبر الابن قدّم استئنافاً ضد الحكم القديم الجائر، ومثّل مع خصمه أمام الوزير، وأقام الدليل على تزوير الخصم للمستند، واعتمد على شهادة الشهود، وعلى المشتركين معه بالوراثة، وزعم الخصم أنّه ورث الأرض عن عم أبيه بينما وضع الموروث، وأرملته اليد عليها بغير سند قانوني واستند إلى الحكم السابق واقنع الابن المحكمة بعدالة قضيته وبحقه في إرث أبيه في نهاية الأمر، وفي هذه الوثيقة لا يتضح الحكم النهائي في القضية، لكن بحسب الباحثين إنّ الحكم كان في صالح الابن؛ لأنّه قد سجل هذه القضية في مدوناته<sup>(١)</sup>.

### المحاكم الخاصة :

من الجدير بالذكر أنّ المحاكم في مصر القديمة شهدت نوعاً مميزاً من المحاكم وهي المحاكم الخاصة، التي كانت تعقد بأمر مباشر من الفرعون للنظر في جريمة لا يحق لأفراد الشعب الاطلاع عليها، وكان القاضي يعين من الفرعون كما كان الفرعون ذاته من يصدر الحكم النهائي، بينما كان القاضي هو الذي يتولى التحقيق مع المتهمين، ومن أبرز أنموذجات هذه المحاكم محكمة أمر بتشكيلها الملك بيبى الأول (٢٣٥٤-٢٣١٠ ق.م)؛ إذ عيّن فيما القاضي (أوناس) للتحقيق والقضاء في مؤامرة حبكت ضده داخل الحريم الملكي<sup>(٢)</sup>.

### محاكم أخرى (محاكمة الموتى):

من المحاكم الأخرى التي كانت معروفة عند المصريين القدماء (محكمة الموتى) أو (محكمة الروح) التي ورد ذكرها في كتاب الموتى، تبدأ أحداث هذه المحكمة بعد خروج روح المتوفى بحسب كتاب الموتى، ثم تحضر روح المتوفى إلى قاعة تسمى (قاعة العدالة)؛ إذ يرأس المحكمة الإله أوزيريس بوصفه إله العالم الآخر، وقضاة المحكمة

(١) ميخائيل ، المصدر السابق ، ص ١١٢-١١٣.

(٢) حسني ، المصدر السابق ، ص ٧٣.

وعدداهم اثنان وأربعون قاضيًا يمثلون عدد محافظات مصر القديمة، اثنان وعشرون محافظة في الصعيد (الوجه القبلي)، وعشرون محافظة في الوجه البحري<sup>(١)</sup>.

يصوّر كتاب الموتى المحاكمة بمنظر يمثل الميزان الذي يوضع فيه قلب المتوفى في إحدى كفتيه، ويوضع في الكفة الأخرى ريشة الـ (ماعت)؛ إذ يجب أن يكون القلب خفيف الوزن مثل الريشة لم تثقله الخطايا، ويقوم المعبود (انوبيس) بضبط الميزان، وقد يستدعى القلب ليشهد ضد صاحبه أو معه ولكي ينجو من تلك الشهادة فعليه أن يقرأ تعويذة تحول بين القلب وبين الشهادة، ثم يقف المتوفى أمام المحكمة وبعد أن يكتمل وزن القلب يقوم المعبود (دحوتي) بالإبلاغ عن الحكم الذي صدر عن القضاة إلى القاضي الأعلى ورئيس المحكمة الإله أوزيريس، ومن جملة البلاغ عن القضاة كما ورد في كتاب الموتى ما نصه: " إنَّ الَّذِي نطق به (حرفياً: إنَّ الَّذِي خرج من فمك) هو الحق الصحيح .... إنَّه لم يصنع شراً أمامنا إنَّ عم-موت (الوحش الذي يلتهم قلوب الأموات) لن يكون له سلطة عليه فليعط له القرابين التي تقدم في حضرة الإله اوزيريس وليعط منحة من الأرض ثابتة له في حقول الجنة مثل حوارى الإله حورس"، وأمّا إذا ثقل قلب المتوفى أمام ريشة الـ(ماعت)، عندها يلتهم الوحش (عم-موت) قلب هذا المتوفى هذا بحسب ما يصوره كتاب الموتى<sup>(٢)</sup>.

(١)بتري، المصدر السابق، ص ١٤٢-١٤٣.

(٢)السيد، محسن لطفي: كتاب الموتى للمصريين القدماء، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٣٧-٤٨، ٤٥٣-٤٦١.

***Judicial Procedures in Ancient Egypt*****WasnaaHasounYounis al-Aghaa \*****Abstract**

The existence of law in life is essential to establish the rights among antagonists and to hold offenders accountable. So, it is unimaginable that there are ancient and long-established civilizations without law or legislation that establish the rights and duties. The same is true to the civilization of ancient Egypt which cared about substantiating the rights and solving disputes through self-established judiciary system based on the concept of right and justice which ancient Egyptians had embodied it in the form of deity (Ma'at).

The king (pharaoh) was considered as an embodied deity on earth and a just judge, according to their belief, that's why he was deemed as a main source of enacting laws and legislation that judges had been following in ancient Egypt. Even though, the king (pharaoh) personally hadn't practised as a judge, but he entrusted this task to the minister (judge) to act on behalf of him, who, in turn, selects judges to be distributed over the regions. Despite his power in judiciary, the minister (judge) had to go back to the king (pharaoh) to decide on some provisions .

**Keywords:** The law , Courts, Criminal, Civil, Courts of the dead, Kings legislation, Judgment, Judicial .

---

\* Asst.Porf/ College of Archeology/University of Mosul.